بيان المجلس الأعلى للدّولة
بشأن استعراض المليشيات الخارجة عن الشرعية

تابع المجلس الأعلى للدولة الاستعراض العسكري الذي قامت به القوات غير النظامية والخارجة عن الشرعية (مليشيا) التي يقودها مجرم الحرب خليفة حفتر اليوم السبت الموافق 29/ 05/ 2021.

إن المجلس الأعلى للدولة يُذكّر بموقفه الثابت تجاه ما يسمى بعملية الكرامة ومن يقودها وما تنضوي تحتها من قوات، معتبراً أنها محاولات آثمة غير شرعية تسعى للوصول للحكم عبر الانقلابات العسكرية، مدعومة من قوى إقليمية ودولية تحارب دون هوادة حلم التغيير في ليبيا والمنطقة العربية.

ويُذكّر المجلس كل أبناء الشعب الليبي بكل المآسي و الأزمات الكبرى التي حلت بالوطن و أهله الكرام بعد إعلان هذه العملية المشؤومة، ابتداءً بتدمير أجزاء من بنغازي ودرنة وتهجير أعداد كبيرة من أهاليها، ومروراً بالفتن والحروب القبلية التي أثيرت في الجنوب بعد اجتياحه، ووصولاً إلى محاولات الاستيلاء على العاصمة طرابلس وتدمير أجزاء واسعة من جنوبها، وما تخلل كل هذه المغامرات الفاشلة، وعلى مدار سبع سنوات، من آلام ومآس وفقدان كبير في فئة الشباب الذي كان ومع كل أسف الوقود الرئيسي لهذه الحروب، بعد أن كانت الآمال تحدونا جميعاً في أن يكونوا النواة الرئيسية في بناء وطنهم.

ويلاحظ المجلس أنه كلما اقترب الليبيون من تسوية سياسية شاملة، أو يكونون على أعتاب تجربة ديمقراطية جديدة، يُظهر مجرم الحرب خليفة حفتر سلوكاً تصعيدياً، وإشارات للتلويح بالقوة ولغة السلاح، في تحدٍ سافر ومكرر ضد رغبة هذا الشعب في السلام والاستقرار، ويعكس رغبة محمومة للاستيلاء

على السلطة بالقوة حتى وإن كان الثمن باهظ الفداحة كالذي حدث وما زال إلى اليوم.

إن المجلس الأعلى للدولة يشارك بفعالية في كل المحاولات الصادقة والجادة لإرساء السلام، والمضي قدماً في العملية السياسية عبر مشاركته في مسارات الحوار المتعددة، غير أن ذلك لا يعني على الإطلاق التهاون أو التفريط في مكتسبات ثورة 17 فبراير وأهمها تسييد القانون والدستور والتداول السلمي على السلطة، وسيكون المجلس في طليعة الصف الوطني الذي أخذ على عاتقه مهمة محاربة الاستبداد وهزيمته أيًّا كان شكله ومصدره.

و يهيب المجلس الأعلى للدولة بالمجلس الرئاسي، كونه القائد الأعلى للجيش الليبي، ضرورة وضع حد لهذه الخروقات الخطيرة، والسلوكيات العدوانية التي تقوم بها مجموعات الكرامة الإرهابية، وأن يقوم بدوره المناط به في إرساء وقف إطلاق النار، والشروع في توحيد المؤسسة العسكرية وفق عقيدة وطنية خالصة تقوم على حفظ الحدود و صون الدستور والنأي بنفسها عن العملية السياسية.

كما يدعو المجلس المجتمع الدولي للتخلي عن سياسة الكيل بمكيالين، ورفع يده تماماً عن المدعو خليفة حفتر، والعمل فقط مع الأجسام الشرعية والسلطات الرسمية، احتراماً للسيادة الوطنية الليبية ولحق الليبيين في التغيير، واستمرارًا في البناء الديمقراطي الذي انطلق في فبراير 2011، والذي توافق عليه الجميع، باعتباره سبيلاً وحيداً لإدارة شؤون البلاد.

حفظ الله ليبيا

المجلس الأعلى للدولة

صدر في طرابلس:
بتاريخ: 29/ مايو/ 2021م .